

ما يكون ينتقل
عبر الواتس آب؟

الأمطار تبشر بمحصول زراعي جيد في الحسكة... وإقبال على زراعة الكمون

الحسكة - دحام السلطان

بين رئيس دائرة الإنتاج النباتي في مديرية زراعة الحسكة جلال البلال لـ«الوطن» أن زراعة محاصيل النباتات الطبية والعطرية شهدت إقبالاً واسعاً على حساب مساحات الأراضي المخططة للمحاصيل الزراعية الإستراتيجية.

وبين أن مخطط مساحات أراضي الكمون يصل إلى ٣٢٠٥ هكتارات وتمت زراعة مساحة ١٤٠٠ هكتار منه حتى تاريخه، وحين أن المساحة المزروعة من محصول الكزبرة والبالغة ٢٢٠٠ هكتار، قد وصلت إلى حجم المساحة المخططة والبالغة ٢٣٠٠ هكتار، وبالنسبة لنبات حبة البركة فإن المساحة المزروعة منها قد وصلت إلى ٢٠٠ هكتار، في الوقت الذي لا يوجد حجم مساحة مخطط لزراعتها في الخطة الزراعية، متوقفاً أن يعبر الكمون حجم المساحة المخططة له، بحيث أن حجم المساحات المزروعة منه سيتراوح بين ٢٣ - ٢٥ ألف هكتار، إضافة إلى نبات الكزبرة الذي سيتراوح حجم المساحات المزروعة منه بين ١٠٠٠ - ١٥٠٠ هكتار، قياساً إلى الإقبال على زراعتها وحجم المساحات المزروعة منها خلال الموسم الماضي.

وأشار رئيس دائرة الإنتاج النباتي إلى أن المحاصيل الإستراتيجية بحالة جيدة اليوم، نتيجة لتحسن ظروف الطقس المناخ الملائم للإنبات، في ظل عملية تواصل هطل الأمطار خلال هذا الفصل من السنة على معظم مساحات الرقعة الجغرافية الزراعية من المحافظة، مبيناً أن نسبة ٢٥ بالمئة من النبات في طور من ورقة إلى ورقتين للنبات، و٧٥ بالمئة من المحاصيل في طور الإنبات، لافتاً إلى أنه لم تسجل المحاصيل أي وجود للآفات الحشرية فيها أو الإصابات الأخرى.

وفي سياق آخر سجلت مدن ومناطق وأرياف المحافظة مطلات مطرية غزيرة خلال اليومين الماضيين، حيث وصلت أعلى نسبة كمية لهطل الأمطار، لغاية ليلة الجمعة الماضية في بلدة تل براك، إلى ٤٠ ملم، تلتها بلدة ميمو بريف القامشلي بـ٢٥ ملم ثم بلدة تل تمر بـ٢٣.٢ ملم، وبلدة القحطانية بـ٢٢ ملم، وتراوحت باقي كميات هطل الأمطار بين ١٨ - ٩ ملم في معظم مدن ومناطق المحافظة.

عندما يشتكي المواطن على الوزير

رئيس لجنة «الشكاوى» لـ«الوطن»: حتى ٤٠ شكوى ترد شهرياً إلى مجلس الشعب على وزارات وجهات تابعة لها

نخاطب مجلس الوزراء
إذا كانت الشكاوى فيها
أكثر من وزارة
لا ننظر في المشاكل
التي تحدث بين
المواطنين



محمد منار حميجو

من القضايا في إعادة الحقوق إلى المواطنين، مبيناً أنه ليس كل شكوى ترد إلى اللجنة محقة بعد دراستها في اللجنة. وأكد الشواخ أن الشكاوى لا تأتي على الوزير بذاته وإنما على الجهة الإدارية التي تتبع للوزارة إلا أن اللجنة تخاطب الوزير الذي تتبع له تلك الجهة، مشيراً إلى أن المجلس حريص على حقوق المواطنين ومصالحهم باعتبار أن الأعضاء يمثلون المواطنين الذين انتخبوهم.

ورأى الشواخ أن تقييم المواطن الذي قدم الشكاوى إلى مجلس الشعب أحياناً يكون مصلحياً وليس موضوعياً، مضيفاً: عندما يكون المواطن محقاً في شكواه فإنه يتحدث: «المجلس حصل لي حق» وحينما يكون غير محق فإنه يقوله: «لم يحصل لي الشواخ أشار إلى أن أهم موضوعين للمجلس التشريعي والرقابة وبالتالي فإن موضوع الرقابة

كشف رئيس لجنة الشكاوى والرقابة في مجلس الشعب عبود الشواخ أنه يتم استقبال بين ٣٠ إلى ٤٠ شكوى مقدمة من مواطنين على وزارات وجهات إدارية تابعة لها، مؤكداً أن اللجنة تعقد اجتماعاً أسبوعياً لدراسة كل الشكاوى الواردة إلى اللجنة ومخاطبة الوزارة التي اشتكى عليها المواطن.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح الشواخ أن اللجنة تقطع من التعليم العالي كما أن رواتب المؤقتين في الداخل والخارج لم تقطع على الإطلاق وهناك تسهيلات كبيرة مقدمة من الوزارة، منوها بعودة عدد من المعيديين إلى القطر، على أن يتم دراسة واقع جميع المعيديين في الجامعات ليصار إلى انضمامهم من الوزارة ومعالجة أي مشكلات تواجههم.

رواتب المعيديين بالداخل والخارج لم تقطع ملندي لـ«الوطن»: نعد باهتمام ملموس والترفغ قريباً لإعداد مسابقة خاصة بهم

فادي بك الشريف

الإعلان عنها منذ أشهر، شريطة أن تعطى الأولوية لحملة شهادات التميز والإبداع الأوائل من خلال إعطائهم ١٠ - ٢٠ نقطة إضافية عن باقي المتقدمين إلى المسابقة. ويقول معيدون لـ«الوطن»: بدأت مشكلتنا تتفاقم مع دخول الأزمة عامها الأول ٢٠١٠-٢٠١١، ومازالت المعاناة مستمرة، مضيفين: إن خمسة وزراء تعاقبوا على التعليم العالي ولم تعالج العديد من المسائل الخاصة بالمعديين تحت مبررات مل منها السامعون، على الرغم من النقص الكبير في أعداد المعيديين حيث لم يعد إلى القطر أكثر من ٢٠٠٠ معيد ومعدة موفدين على مستوى الجامعات. هذا ولم يطرح موضوع المعيديين ضمن اجتماعات مجلس التعليم العالي خلال جلساته القليلة الماضية، علماً أنه كان المقرر إنهاء هذا الملف من الوزارة بالإعلان عن المسابقة ولكن تم التريث في هذا الأمر.

«الوطن» حاولت التواصل مع معاونة وزير التعليم العالي والبحث العلمي سحر الفاهوم، إلا أنه تعذر التواصل لدواعي «السفر»، على حين أكد أمين مجلس التعليم العالي ماهر ملندي لـ«الوطن» أنه سيكون هناك اهتمام ملموس بواقع المعيديين، مشيراً إلى أن توجه الوزارة كان لإنجاز مسابقة أعضاء الهيئة التدريسية إضافة إلى مسابقة أعضاء الهيئة الفنية بشكل مدروس، لتتفرغ بعدها بشكل دقيق للنظر بواقع مسابقة المعيديين. وقال ملندي سيتم طرح الموضوع خلال جلسات المجلس، علماً أن الاهتمام لم يقطع من التعليم العالي كما أن رواتب المؤقتين في الداخل والخارج لم تقطع على الإطلاق وهناك تسهيلات كبيرة مقدمة من الوزارة، منوها بعودة عدد من المعيديين إلى القطر، على أن يتم دراسة واقع جميع المعيديين في الجامعات ليصار إلى انضمامهم من الوزارة ومعالجة أي مشكلات تواجههم.

قد تنهزم التأخر في الإعلان عن مسابقة أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات حتى تاريخه وذلك لقاء التدقيق في التخصصات والابتعاد عن طلب عناوين الأطروحات وتفصيل المقاعد على مفاصم البعث كما تحدثنا سابقاً ليصار إلى الخروج بإعلان لا تشوبه شائبة كما أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بسام إبراهيم، لكن من غير المقبول على الإطلاق عدم إيفاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لوعودها الخاصة بإعلان مسابقة تخصص بالمعديين وإنصافهم بعد أن ظلوا منذ سنوات الأزمة الطويلة حيث ينص المرسوم وبشكل واضح على تعيينهم وإيفادهم على حساب الوزارة مباشرة بعد تخرجهم إلا أنه لأسباب غير مقبولة ومبررة أبداً تم القضاء على مستقبل هؤلاء الأوائل منذ عام ٢٠١٠ وبعضهم ينتظر الوعد المتكرر للوزارة وخاصة وسط وجود نقص كبير في الأعداد على مستوى الجامعات.

شكاوى وانتقادات حول التجاهل الواضح لوضع المعيديين الذين تم استبعادهم لأسباب غير معروفة ومرفوضة (حسب ما يؤكد معيدون)، على الرغم من تصريحات الوزارة لـ«صحيفة الوطن» بالأعداد لمسابقة خاصة بالمعديين كان المقرر إصدار إعلانها شهر ١١ العام الماضي، ولكن نحن اليوم على أعتاب الشهر الثاني من عام جديد والمسابقة لم تصدر وحدث التعليم العالي عنها أشبه بـ«الغائب الحاضر»، وماذا تربط الوزارة هذه المسابقة بغيرها؟

التعليم العالي وعدت مرارا أنه سيتم توجيهه إلى الكليات والجامعات بطلب التخصصات بالبعث ممن لم يبعثوا سابقاً وذلك بهدف إنصافهم وتعيينهم بعد سنوات طويلة من الظلم وذلك ضمن تحضير لإعلان عن المسابقة المزمع

ارتفاع غير مسبوق في أسعار المواد الغذائية والخضراوات في حمص

المحافظة توعد بعدم إغلاق أي محل دون إنذاره وتمنع الجمارك من دخول الأسواق

حمص - نبال إبراهيم

تشهد محافظة حمص ارتفاعاً غير مسبوقاً في أسعار مختلف المواد التموينية والسلع الاستهلاكية والخضراوات والفواكه واللحوم وغيرها، تفاقم بعدم التزام مغفل أصحاب المحال التجارية بأسعار النشرات التموينية وعدم الإعلان عن الأسعار وتقاضي أسعار زائدة في محالهم.

وخلال جولة «الوطن» في عدد من أسواق المدينة لوحظ توافر جميع المواد والخضراوات في الأسواق وعدم وجود شح في البضائع أو المواد المعروضة للبيع إلا أن الأسعار حلت بشكل جنوني.

أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رامي اليوسف لـ«الوطن» أن المديرية تعمل على تشديد مراقبتها للأسواق وتقوم على تكثيف دورياتها الجواله الرقابية على مختلف الفعاليات التجارية وعدم السماح لبعض ضعاف النفوس بالبعث بقوت المواطن من خلال رفع أسعار المواد أو السلع المطروحة بالأسواق وعدم التقيد بأسعار النشرات التموينية، مؤكداً أن المديرية تكامل كوادرها وشعبها التموينية السبع في حالة استنفار كامل لقمع أي مخالفة وخاصة ما يتعلق بارتفاع الأسعار وعدم الإعلان عنها، حيث تم تقسيم المدينة إلى ٤ قطاعات وتم توزيع نحو ٧ إلى ٨ مراقبين على كل قطاع وهم مسؤولون عن مجموعة من المحال والفعاليات التجارية في الأسواق.

وأكد تنفيذ تعميم الوزارة بتوجيه كل الدوريات والعناصر الجواله لتشدد الرقابة والتركيز على



اليوسف لـ«الوطن»: ٤٠٠ ضبط تمويني وإغلاق ٢٤٠ محلاً تجارياً منذ بداية العام

وبين اليوسف أن المديرية تقوم بوضع النشرات التموينية الخاصة بأسعار اللحوم والفروج والخضراوات والفواكه بعد سير الأسعار على أرض

فإن مراقبة الأسعار وعدم رفعها وعدم الإعلان عنها أو الإعلان عنها بأسعار زائدة أو بدل الخدمات باتت حالياً من أولى أولويات عناصر الرقابة.

المخالفات التموينية التي تتعلق بالأسعار وعدم الإعلان عنها، مشيراً إلى أنه إذا كان سابقاً يتم التركيز على جودة المواد والتدقيق على مدى توفرها ومدة صلاحيتها،

الواقع، وتبدل هذه النشرات كلما دعت الحاجة لذلك، على حين النشرات التموينية التي تتعلق بأسعار المواد الاستهلاكية والتموينية كالسكر والزيت وغيرها فهي مركزية من الوزارة ويتم متابعة أسعار جميع هذه المواد في الأسواق واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين، مؤكداً أنه يوجد عدد كبير من الفعاليات التجارية ملتزمة بالنشرات والجداول التموينية الصادرة عن المديرية والمكتب التنفيذي، والمخالف منها يتم تنظيم الضبوط اللازمة بحقها.

وتكشف أن المديرية وعناصر حماية المستهلك نظمت منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه نحو ٤٠٠ ضبط تمويني منها نحو ٣٥٠ ضبوط تتعلق بارتفاع الأسعار وعدم الإعلان عنها أو الإعلان بأسعار زائدة، و٦٥ ضبوطاً منها مخالفات جسيمة كاللتجار والمخالفات الضالعية وغيرها، كما أغلقت المديرية ٢٤٠ محلاً وفعالية تجارية نتيجة لمخالفاتها، وسحبت أكثر من ٥٠ عينة من الأسواق لتحليلها في مخابر المديرية، مؤكداً أنه بدءاً من يوم أمس سيتم تنفيذ الإغلاق بشكل فوري بحق كل فعالية تجارية أو صناعية أو خدمية لا تقوم بالإعلان عن الأسعار أو التقاضي والإعلان بأسعار زائدة أو بدل الخدمات.

وعلمت «الوطن» أن محافظ حمص طلال برازي أوعز لدوريات التموين بعدم إغلاق أي محل دون إنذاره ومنحه الوقت الكافي لتطبيق القوانين الجديدة، الأمر الذي حظي بتقدير التجار لقرار المحافظة. كما علمت «الوطن» أن المحافظ منع دوريات الجمارك من دخول أسواق المدينة لكون هذا ليس من اختصاصها.